بسم الله الرحمن الرحيم

العناوين:

- **بسبب "تفاوت مواقف الأطراف المعنية بالأزمة"، المبعوث الأممي يعلن تجميد مشاورات جنيف**
- **بعد لقاء كيري نتانياهو في برلين، خطوات صغيرة نحو التهدئة في القدس المحتلة**

التفاصيل:

بسبب "تفاوت مواقف الأطراف المعنية بالأزمة"، المبعوث الأممي يعلن تجميد مشاورات جنيف

أعلن المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، تجميد المفاوضات اليمنية، والتي كان مقررا لها نهاية تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، وذلك بسبب "تفاوت مواقف الأطراف المعنية بالأزمة".

ولم يكشف ولد الشيخ، في التقرير الذي قدمه لمجلس الأمن الجمعة الماضي، عن طبيعة التفاوت في مواقف الحكومة اليمنية والحوثيين، لكن مصادر سياسية قالت، إن السبب هو وضع الطرفين شروطا إضافية للدخول بالمفاوضات.

وكان مستشار الرئيس اليمني ياسين مكَّاوي كان قد صرح في حديث إلى صحيفة «الحياة» أن الضمانات التي قُدمت إلى الحكومة اليمنية لإجراء مشاورات سياسية لتنفيذ القرار الأممي ٢٢١٦ «غير كافية»، ولكننا نستجيب لجهود الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولهذا كانت هناك رسالة وُجهت إليه، تؤكد أن يكون محور النقاش تنفيذ القرار ٢٢١٦، ونحن متمسكون بهذا، وأي مشاريع وأجندات أخرى يحاول بعضهم الخوض فيها لن تكون مقبولة.

مضيفا أن ما يقصده بالمشاريع والأجندات الأخرى هو ما يتحدث عنه بعض الدبلوماسيين عن شروط حوثية حول النقاط السبع وغيرها. نحن لم نقبل النقاط وإنما قبلنا تأكيد الأمين العام أن القرار ٢٢١٦ هو محور النقاش.

كما وكان الناطق باسم الحكومة اليمنية راجح بادي قد صرح لدى تسلم عبد ربه منصور هادي السبت ١٧ تشرين الأول/أكتوبر الجاري - دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، للمشاركة في جولة مشاورات جديدة مع الحوثيين والرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، صرح أنه لا وجود حاليا لما يسمى النقاط السبع، وأن الدعوة ستتركز فقط على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وعلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن والقرارات الدولية ذات الصلة.

وكان من الملاحظ أن الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثها الدولي لن يدعوا مجددا لتطبيق القرار ٢٢١٦ قبل أي مفاوضات، وذلك ليحتفظ أتباع الحوثي بمكاسبهم على الأرض عند التفاوض، لذلك فإنه لم يكن من المتوقع أن تسفر مساعي الأمين العام عن أي نتائج توقف الحرب في الظرف الراهن...، لأنه بات جليا أن الصراع الدولي على اليمن دخل مرحلة كسر العظم، ولم يعد على المدى المنظور مبدأ تقاسم النفوذ مطروحا.

بعد لقاء كيري نتانياهو في برلين، خطوات صغيرة نحو التهدئة في القدس المحتلة

إثر اجتماع رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري في برلين ٢٢ تشرين أول/أكتوبر الجاري. قام كيان يهود بخطوات صغيرة نحو التهدئة في القدس المحتلة، فرفع القيود جزئياً أمام وصول المقدسيين وعرب الداخل إلى المسجد الأقصى المبارك، وأزال عدداً محدوداً من الحواجز العسكرية في المدينة، كما أصدرت المحكمة العليا أوامر احترازية مؤقتة بمنع هدم ستة منازل لمهاجمين من أهل فلسطين.

وكان كيري قد صرح إثر الاجتماع في برلين "يمكنني أن أقول عن المشاورات أنها منحتني شيئا من التفاؤل الحذر بإمكان طرح شيء على الطاولة خلال الأيام المقبلة من أجل "تهدئة الوضع والمضي قدما". كما أعرب كيري عن ثقته بأن "مختلف الأطراف يرغبون في المساهمة في التهدئة" مبديا أمله في "أن يتحقق ذلك".

كما وكان كيري قد دعا سابقا عباس ونتنياهو إلى "احترام الوضع القائم قولا وفعلا" في المسجد الأقصى "ومنع الأفعال والخطابات النارية التي تزيد من التوتر".

إلى ذلك فقد تواصلت المساعي الدبلوماسية للتهدئة، إذ اجتمعت اللجنة الرباعية الدولية في فينا الجمعة الماضية، في وقت اجتمع كيري في عمان أمس السبت مع كل من العاهل الأردني عبد الله الثاني ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. ومن المقرر أن يلتقي عباس مع الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني مساء الاثنين في بروكسل.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد دعا الثلاثاء الماضي المسؤولين من الجانبين في السلطة الفلسطينية وكيان يهود إلى التحرك بسرعة لوقف "دوامة العنف الخطيرة"، وذلك خلال زيارة مفاجئة له إلى فلسطين المحتلة.

وقال بان كي مون للصحفيين خلال لقاء مع رئيس كيان يهود رؤوفين ريفلين "في حال لم نتحرك بسرعة فإن الوضع على الأرض سيزداد سوءا".

كما وكان بان كي مون قد عبر عن رفضه لإجراء هدم منازل فلسطينيين في رسالة صارمة وجهها إلى الجانبين.

إلى ذلك وفي وسط الأحداث الحالية والتي عرفت بهبة الأقصى، قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) بتبني قرارٍ الأربعاء الماضي يستنكر أسلوب تعامل كيان يهود مع المسجد الأقصى.

وقال دبلوماسيون من كيان يهود إنه بعد تغييرات في اللحظات الأخيرة حذف من مشروع القرار الذي أقره المجلس التنفيذي لليونسكو بند مثير للجدل يشير إلى أن حائط البراق في القدس موقع ديني للمسلمين وحسب.

وتم شطب هذا البند الذي ينص على أن حائط البراق جزء لا يتجزأ من حرم المسجد الأقصى بعد أن نددت به حكومة كيان يهود واليهود في أنحاء العالم ورفضوه ووصفته المديرة العامة لليونسكو ايرينا بوكوفا بأنه مؤذ.

ونص القرار الذي اعتمد الأربعاء الماضي على أن منظمة اليونسكو تندد بالقيود على حرية العبادة في المسجد الأقصى وتؤكد مجددا شكاوى أخرى بشأن إدارة كيان يهود للمواقع الدينية.